المشهد الثالث

حروب الديمقراطية

شهدت المنطقة العربية والإسلامية تحولات كبرى منذ انتفاضة الأقصى فى سبتمبر من عام ٢٠٠٠ . ثم تتابعت الأحداث مرورا بأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية ، وبداية المقاومة العراقية . وتبع ذلك الإعلان عن المشروعات الأمريكية للهيمنة على المنطقة ، تحت اسم الشرق الأوسط الكبير ، ومبادرة التحرر الأمريكى . بجانب ذلك ، تتحول الحالة الراهنة فى الصراع العربى الصهيونى بين المقاومة والانتفاضة ، والمحاولات السلمية للتسوية السياسية .

باتت الصورة الراهنة للعالمين العربى والإسلامى تؤكد دخول المنطقة فى مرحلة من مراحل التحول السريع ، ولم يعد من الممكن الحديث عن استمرار مجمل الأوضاع السياسية فى البلدان العربية والإسلامية . فالتدخل الخارجى وصل لحدود غير مسبوقة ، ليس فقط بسبب الهيمنة الشاملة للقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، بل لأن هذه

الهيمنة باتت تتوغل فى كل جزئية من الحياة العربية والإسلامية. وأمام هذا الزحف الاستعمارى الحضارى، بات العقل العربى والإسلامى مهددا بالاحتلال، فى واحدة من عمليات الغزو الحضارى الشامل التى لم يعرف التاريخ الإنسانى سوابق لها بهذا الحجم وبهذه الضراوة.

وعلى الصعيد الداخلى باتت الأنظمة العربية والإسلامية تواجه محكا حاسما فى تاريخها الممتد منذ مرحلة التحرر من الاستعمار العسكرى. حيث ظلت هذه الأنظمة تعتمد فى شرعيتها ووجودها على الدعم الخارجى والتحالف مع القوى الغربية من المعسكر الشيوعى والرأسمالى، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بحكم العالم، باتت معظم الأنظمة العربية والإسلامية تعتمد على الدعم الأمريكى لها، وبالتالى الدعم الغربى عموما. ولكن تحولات الإمبراطورية الأمريكية جعلت من استمرار هذا الدعم وهما، فالقوى الأمريكية تريد تحقيق نصر غير مسبوق لقيمها على مجمل قيم الحضارات الأخرى، خاصة الحضارة العربية الإسلامية. ومن هنا برزت الشروط الأمريكية المفروضة على كل الأنظمة العربية والإسلامية، والتى تتطلب منها تغيير تكوينها والتحول إلى النظام والقيم الغربية الديمقراطية.

يحدث كل هذا فى ظل تردى الأوضاع الداخلية وعجز الدول عن تحقيق ما تتطلبه الجماهير العربية والإسلامية من حياة كريمة، وما تطمح

له من تقدم معقول يناسب التاريخ الحضارى للمنطقة. لهذا توجهت الأنظمة العربية إلى تحرير المجال الاقتصادى، وتغيير دور الدولة فيما يخص تلبية حاجات الجماهير. وبقدر الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص، والمؤسسات التنموية، وبقدر الاعتماد المفرط على التمويل الأجنبى، بقدر ما أصبحت الحكومات العربية والإسلامية تواجه سلسلة لا تنتهى من الطلبات الغربية، والأمريكية على وجه الخصوص.

لقد أصبح الشارع العربى فى حالة من عدم الاستقرار على أقل تقدير، فهو يرفض الحالة التى وصل لها، ويريد تحقيق حياة حرة وكريمة، وفى الوقت نفسه يرى أن الأنظمة لم تعط له الحرية فى مقابل تلبية احتياجاته، وها هى الآن تنسحب من دورها كملبٍّ لاحتياجات الجماهير دون أن تعطى لها حريتها المسلوبة. ثم تتحول الأنظمة العربية والإسلامية ـ تحت ضغط من القوى الخارجية، خاصة الأمريكية ـ لتحدث تغييرا يبدو شكليا فى العديد من الحالات، نحو تطبيق مقيد للديمقراطية. رغم أن تجارب العقود الماضية لم تكن إلا شكلا من التطبيق المقيد للديمقراطية، وكأن التغيير يحدث فى الشكل وفى حدود هذا الشكل، دون أن يكون تغييرا بالمعنى الحقيقى.

فإذا أضفنا لذلك ما يحدث من اعتداء عسكرى فى فلسطين وأفغانستان والعراق، وما يحدث من حصار واعتداء سياسى على سورية وإيران والسودان، وما يحدث من تدخل سافر فى لبنان، وتدخل منظم

متوال فى مصر والسعودية، سندرك الحالة التى وصل لها الضمير العربى والإسلامى. فأمام هذه التداعيات الخطيرة التى تمس السيادة والاستقلال السياسى والعسكرى ـ كما تمس الاستقلال الحضارى والثقافى ـ ترى جماهير الأمة تحول الأنظمة العربية والإسلامية من حالة التحالف والتبعية مع القوى الغربية إلى حالة الخضوع الكامل والاستسلام المهين. مما يدفع الشارع العربى والإسلامى لحالة غليان حقيقى.

فأمام عدوان خارجى لا يتاح لجمهور الأمة التصدى له، ولا يتاح له الانخراط فى أعمال المقاومة، وأمام تردى أوضاع الداخل العربى الإسلامى تدفع جماهير الأمة دفعا لرفع شعار التغيير. وهو شعار له دلالة بسيطة ولكنها دلالة مهمة، وهى استحالة بقاء الحال على ما هو عليه، فالتغيير المنشود هو تعبير عن وصول الحالة الراهنة إلى وضع يستحيل بقاؤه لأسباب عملية وحياتية مباشرة. وجمهور الأمة المدفوع للتغيير ـ بحكم رؤيته الفطرية لمكانته وتاريخه، ورؤيته الأصيلة لهويته وتاريخه وحضارته ـ يدرك أن الأنظمة العربية والإسلامية ـ فى الغالب الأعم منها ـ لم تعد معه ولا تتبنى قضاياه ولا تتمسك بهويته وخصوصيته وقيمه، ويدرك محاولات الهيمنة الخارجية التى تريد القضاء على قيم هذه الأمة. ويدرك أيضا محاولات القوى الغربية ـ والأمريكية خاصة ـ للسيطرة الكاملة على الأنظمة السياسية فى البلدان العربية والإسلامية. والعراق يعد نموذجا مهما للتفكير الإمبراطورى الأمريكى، حيث نجد

المحاولات الأمريكية التى تستخدم العنف بدون حدود لتصنيع حكومة موالية وتابعة، أو لنقل لتصنيع حكومة تقوم بدور مساعدة أمريكا على حكم العراق عن بُعْد، وتحت حماية القواعد العسكرية.

جبهة المواجهة هى الديمقراطية

تلك الصورة فى مجملها تم اختزالها فى مسألة الإصلاح، وتحت شعار واحد يتوجه كل الأطراف لإدارة مشهد الصراع حول التغيير. والمشهد ليس مشهدا للتنافس السياسى الحر، ولا هو فى جوهره مشهدا لتجربة ديمقراطية وليدة، بل هو مشهد للصراع الحربى بكل ما تعنى هذه الكلمة من معان. ومن الخطأ ـ أو ربما هو من العبث الذى لا يغتفر ـ أن نصف الحالة الراهنة وكأنها مرحلة من مراحل التطور للنظام السياسى العربى والإسلامى. فالمشهد واضح لا يحتاج للكثير حتى نسبر أغواره. وأطراف المشهد ثلاثة: الخارج الذى دشن بداية الإمبراطورية الأمريكية، والأنظمة العربية والإسلامية التى تراهن على الوصول لتسوية مع القوى الغربية حتى تبقى فى مقابل تقديم تنازلات فى السياسة الخارجية وفى فلسطين والعراق وغيرها، وجمهور الأمة الذى يريد ـ عن حق ـ نظاما سياسيا جديدا، ولا يريد الوقوع فى براثن الاستعمار الأمريكى الجديد.

وحتى يحدد كل طرف من أطراف الصراع جدول أعماله، طرح الجميع شعارات كلها تدور حول الإصلاح السياسى. فالأنظمة السياسية

العربية والإسلامية تريد تحقيق إصلاح سياسى ما تكتفى به الإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبى، وترضى عنه، وفى نفس الوقت يكون هذا الإصلاح مرضيا لجماهير الأمة، وفى النهاية يحقق هذا الإصلاح استمرار الأنظمة الحاكمة فى المدى الزمنى المنظور، ويضمن بقاءها بعد ذلك، وبعد أن تغير من شكلها وملامحها. أما الخارج، أى الإدارة الأمريكية تحديدا فهى تريد أنظمة سياسية ديمقراطية تتبع النموذج السياسى الغربى، وتكون تابعة بالتالى لمركز إدارة الإمبراطورية العالمية الجديدة فى البيت الأبيض. وعلى هذه الحكومات العربية والإسلامية الجديدة يقع عبء تغيير الإطار الحضارى المرجعى للأمة بتعديل القيم والنظام العام للحياة، وتغيير المناهج الدينية والخطاب الدينى، وتغيير الأوضاع الاجتماعية، والقيم الحياتية. فالمطلوب من هذه الحكومات المزمع تصنيعها فى المنطقة أن تقوم بعملية منظمة للإبادة الحضارية الشاملة، لاستئصال الحضارة العربية والإسلامية من المنطقة.

فماذا تريد الجماهير العربية والإسلامية، وهى ترفع أيضا شعار التغيير والإصلاح؟ هى فى الواقع تريد تحسين أحوال الداخل الحياتى والعملى والسياسى والاقتصادى والثقافى، فقد أصبح العامة فى حالة نفور من العديد من السلبيات التى تصيب نظام حياتهم فى مقتل. وبصورة مبسطة نرى أن الوضع الراهن للحياة فى البلدان العربية والإسلامية أصاب نمط الحياة ونظامها، مما ينتج عنه عرقلة الحياة اليومية الطبيعية. والتغيير الذى

ينادى به الناس ربما يكون عاما وشاملا، وهو كذلك بالفعل، حتى وإن لم يكن محددا. ولكن التطلع للتغيير يصطدم بما تريده الحكومات العربية والإسلامية، وما تريده الإدارة الأمريكية.

لهذا نرى أننا أمام مشهد تاريخى جديد، حيث ستدور الحرب بكل أبعادها حول صناديق الانتخاب لتكون بذلك حربا من نوع جديد. صحيح أنها تدور بين الناس والاستبداد والعدوان الخارجى، وهى كلها عناصر شهدت صراعا وحروبا عبر التاريخ الممتد للأمة، ولكنها هذه المرة أصبحت حربا للشعارات والهتافات والمظاهرات واللافتات، وحربا بين المرشحين والأحزاب والجماعات، وحربا يؤسس لها مشهد للممارسة السياسية التى يفترض أنه من المشاهد المتوالية للحياة السياسية العادية والطبيعية.

تلك اللحظة التى نراها تأتى، نراها أيضا سوف تستمر على جولات متتالية ومتوالية، ونرى أيضا أنها ستكون لحظات حاسمة أحيانا، ولحظات فاشلة فى مرات، ولحظات خادعة فى العديد من المرات، ولحظات من الفوضى فى أحيان أخرى. وفى تلك المشاهد سيكون استعراض القوى وممارستها داخل العملية الانتخابية من أبرز المشاهد المحورية التى سيحاول فيها كل طرف التأكيد على فوزه بأصوات الجماهير، وسيحتدم الصراع كثيرا بين الأنظمة العربية والإسلامية، بكل ما لها من نخب تمارس السلطة والنفوذ فى ظلها، والنخب البديلة التى

سيتم تصنيعها، وقد تم تصنيع بعضها وجارى العمل على قدم وساق لتصنيع بقية النخب اللازمة. والغريب أن ذلك الصراع سيدور بين نخب تحالفت مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فى الماضى، ونخب لا نقول تتحالف مع الغرب وأمريكا فى الحاضر، بل نقول نخب تصنعها أمريكا والدول الغربية لتمثلها فى حكم البلدان العربية والإسلامية.

وفى عملية استعراض القوى ـ التى بدأت بالفعل ـ بين الاستعمار الخارجى والاستبداد الداخلى سوف تتوزع الجماهير، بل نقول سوف تتمزق بين من يستقوى بالخارج ضد الاستبداد الداخلى، وهم من يتصورون إمكانية التخلص من الاستبداد الداخلى أولا، ثم التخلص من الاستعمار والهيمنة الخارجية، كما يظهر لدى بعض القوى فى العراق، وبين من يساند الاستبداد الداخلى لمواجهة الهيمنة الخارجية على أمل إمكانية تغيير الاستبداد الداخلى فى نهاية الأمر. وبين هذه الفرق سوف تظهر فرق بين جمهور الأمة، ستحاول التخلص من الاستبداد الداخلى والهيمنة والاستعمار الخارجى معا. وتلك القوى هى التى سوف تشعل الصراع، وسوف تقرب نسبيا ومؤقتا بين الأنظمة الحاكمة والإدارة الأمريكية. ولكن غطرسة الإمبراطورية ـ وهو مرض تاريخى شائع، وأصاب الإمبراطورية الأمريكية، نقصد أصاب الإدارة الأمريكية ـ سوف تجعل الإدارة الأمريكية تراهن على إمكانية إسقاط النظم العربية والإسلامية، والسيطرة على مجريات الأمور، بحكم القوة العسكرية

والقدرات المالية، ومن خلال الأتباع من وكلاء الغرب، أى المارينز العرب.

من تصارع الإرادات سوف يتأسس وضع الصراع القادم، وعلينا أن نجعله صراعا من أجل الأمة، ونجعله صراعا يؤسس لنهضة الأمة، ويؤسس لتيار التجديد الحضارى. لهذا علينا أن نعيد تفسير المسألة الديمقراطية، ونعيد تعريف أسس الممارسة السياسية، ونحدد فى نهاية الأمر جدول أعمال الأمة الذى يكون علينا فرضه على ساحة الصراع الدائرة تحت شعار الديمقراطية، والتى ستمارس من خلال أدوات الممارسة السياسية. فمن تلك اللحظة التى نعيشها ـ واللحظات أو السنوات القادمة ـ سنصل إلى ترتيب لأوضاع مستقبلية يطول أمدها، وقد تكون تكريسا للاستبداد والتراجع الحضارى، أو تكون مرحلة جديدة من الاستعمار الشامل، أى الاستعمار الحضارى، ونتعرض لمحاولة الإبادة الحضارية كعملية غير مسبوقة تاريخيا، أو تكون مرحلة جديدة لنهضة حديثة.

وقد يرى البعض أن النتائج سوف تحددها قوة الإدارة الأمريكية على التدخل، أو تحددها قدرة الأنظمة العربية والإسلامية على الوصول إلى تفاهمات مع الإدارة الأمريكية، حيث إنها لا تستطيع الوقوف أمامها؛ لأنها لم تقم على شرعية مباشرة من الأمة، ولكن الواقع أن اللاعب الأساسى فى هذا المشهد هو الإنسان العربى والإسلامى؛ لأنه هو

موضوع الخداع المنظم الحادث الآن. فعقل إنسان هذه الأمة هو موضوع الصراع، وهو ساحة الصراع أيضا، والقدرة الذاتية لعقل إنسان هذه الأمة على المقاومة والصمود، ودفع كل عمليات الخداع، والتوجه من أجل صالح الأمة، والوعى الدائم بهويته وحضارته وتاريخه وقيمه، هى وغيرها الأدوات التى يمكن أن تحسم الصراع فى نهاية الأمر. فالنصر سوف يأتى من داخل عقل الأمة، كما أن الهزيمة لا يمكن أن تتحقق، إلا إذا جاءت من داخل عقل الأمة.

الديمقراطية: آليات وقيم

إذا كانت المعركة تدور باسم الديمقراطية، وتتحدد آلياتها ووقائعها من خلال ممارسات تنسب للديمقراطية، فعلينا تعريف الديمقراطية بالصورة التى تحقق مصلحة الأمة. وفى البداية نؤكد على تحقيق التجربة السياسية الغربية لإنجازات فى مجال الممارسة السياسية، نحتاج للاستفادة منها. ولهذا نضع الديمقراطية على جدول أعمال الأمة، لنحقق أقصى استفادة ممكنة من التجربة السياسية الغربية. وحتى نستطيع تحقيق هذه الاستفادة لصالح الأمة، وضد التدخل والهيمنة الخارجية، علينا التفرقة بين آليات وقيم الديمقراطية.

وآليات الديمقراطية هى جملة الأساليب المستخدمة فى التجربة السياسية الغربية، والتى باتت تعالج الأوضاع المعاصرة، بما فيها من

تشعب لمجالات الحياة، وتعقد الأنظمة السياسية استجابة لطبيعة الحياة المعاصرة. ولذلك نرى تحديد حدود الآليات وحدود القيم داخل النظام الديمقراطى الغربى. ومن الآليات الرئيسية للديمقراطية الانتخابات والاحتكام لأصوات الناخبين فى الممارسات السياسية الحرة. ومنها كذلك التعددية السياسية، والتنافس السياسى الحر، ومنها أيضا تداول السلطة بين التيارات والأحزاب السياسية طبقا لوزنها النسبى بين الجماهير. ويتواكب ذلك بالطبع مع مناخ يتسم بحرية التعبير وحرية امتلاك أدوات الإعلام بمختلف أنواعها.

ولكن على الجانب الآخر سنجد أن الديمقراطية جزء من تصور سياسى متكامل نابع من الحضارة الغربية، ولهذا تقوم الديمقراطية فى الغرب على عدد من القيم الأساسية، ومنها ـ وهو الأهم ـ سيادة العقل البشرى كمرجعية مطلقة للفعل الإنسانى، وهو ما يميز النظام العلمانى الغربى، الذى يقوم فيه الحق على اختيارات العقل الإنسانى، وليس على المرجعية الدينية. وكذلك تقوم الديمقراطية الغربية على التفويض الشامل من الجماهير للنخب السياسية، مما يعطى الحق للنخبة السياسية فى ممارسة السلطة دون الرجوع للجماهير، أى أنها تحوز على تفويض غير مشروط. يضاف لذلك العديد من القيم الأساسية الأخرى المشكِّلة لمعنى وأسس الديمقراطية فى الغرب، ومنها الحرية الفردية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، وحقوق الأقليات، وغيرها.

وفى مواجهة هذه الترسانة الهائلة من القيم سنجد الديمقراطية كنظام سياسى متكامل تمثل التعبير السياسى عن الحضارة الغربية. لهذا فإن الدعوة المطلقة للديمقراطية تعنى التبنى الكامل للحضارة الغربية كإطار مرجعى للعمل السياسى. ونؤكد هنا التوازى الحتمى بين التبنى الكامل للحضارة الغربية كمرجعية للنظام السياسى، وتبنى هذه الحضارة كمرجعية للنظام العام، ونظام الحياة جملة. فليس من المتوقع إمكانية صياغة الحياة العربية والإسلامية وفقا لعدد من المرجعيات الحضارية، مما يترتب عليه التخلى الكامل أو النسبى عن المرجعية الحضارية للأمة، بما فى ذلك التخلى الكامل أو النسبى عن الهوية والقيم، وبالتالى التخلى الكامل أو النسبى عن الدين كمرجعية عليا لحياة الأمة ونظامها العام.

وفى هذا المقام نرى أن التجربة السياسية الغربية حققت إنجازات فى مجال آليات الديمقراطية يمكننا الاستفادة منها. والحقيقة أننا نستطيع اقتباس آليات الديمقراطية، ثم يكون علينا تطويرها وتعديلها لتناسب قيمنا، حتى تصبح آليات الديمقراطية وسيلة للعمل السياسى المحقق لقيمنا، بدلا من أن تكون نظاما لنشر القيم الغربية. وبهذا نبنى تجربتنا فى النهضة على ما تحقق فى الحضارات الأخرى التى حققت إنجازات معاصرة. ولكن الأمر ليس مسألة اختيار، بل هو مسألة حرب بكل معنى الكلمة. فالتدخل الخارجى يريد نشر الديمقراطية كنظام متكامل فى البلاد العربية والإسلامية، وغيرها من بلاد العالم. فالمطلوب إذن تبنى

قيم الديمقراطية وتحقيقها من خلال آليات الديمقراطية. والأنظمة العربية والإسلامية تحاول الوصول إلى تفاهمات تقريبية، بأن تقبل بعضا من قيم الديمقراطية، وبعضا من آلياتها. ولكن الإدارة الأمريكية على وجه الخصوص ترفض أى مساومة فى عملية زرع النظام الديمقراطى المتكامل.

وهنا يأتى موقف الجماهير، وهى صاحبة المصلحة الحقيقية فى المستقبل، فهى موضوع الاستبداد والمستهدفة منه، وهى أيضا موضوع الاستعمار والهيمنة والمستهدفة منه. وهنا أيضا يكمن الفرق بين جدول أعمال الإصلاح المفروض من الخارج، وجدول أعمال الإصلاح النابع من الداخل، والذى يمكن أن يحقق طموحات وآمال الأمة. والصراع يدور فى مجمله حول القيم، لذلك قلنا: إن الصراع يدور فى التحليل الأخير حول عقل الأمة. فالمراد من التدخل الخارجى هو إبادة القيم المرجعية للأمة لمصلحة زرع القيم الغربية بدلا منها. ويصبح على جمهور الأمة وطليعتها وقياداتها أن تحول الصراع إلى معركة من أجل تطبيق جديد للديمقراطية يستخدم أدواتها لمصلحة قيمنا، وضد القيم الغربية الوافدة، أى ضد الهيمنة والاستعمار الحضارى الجديد.

والحقيقة أننا نرى أهمية توسيع المعركة فى لحظات الصراع حول الديمقراطية، حتى تصبح تلك اللحظات بمثابة الفرصة التى تتاح لجمهور الأمة ليسيطر على مجمل النتائج النهائية. ففى معركة فرض القيم الغربية

يراد تحقيق ذلك من خلال مشهد ديمقراطى، فالمطلوب مشهد تمثيلى لتدافع الناس إلى صناديق الانتخاب لاختيار الديمقراطية الغربية ولاختيار حكومة مصنعة بأيد غربية، أو لاختيار بقاء الاستبداد أو بقاء قدر من الاستبداد النسبى، وفى كل هذه الحالات يفتح الباب أمام الناس كى تختار، أو كى تمتنع عن الاختيار، وهو اختيار فى حد ذاته. فإذا أتيح لجمهور الناس فرصة اختيار رموز للتيار الحضارى، وتيار التجديد والنهضة، أصبحت فرصة الممارسة الديمقراطية مناسبة لدفع طليعة الأمة داخل المجال السياسى، وإن لم تكن تلك الاختيارات متاحة، يصبح الإحجام عن التصويت رفضا لما هو متاح، وتأكيدا عن عدم تعبير النخب السياسية المطروحة لضمير وقيم الأمة.

نعلم ضمنا أن المشهد لن يكون بهذه البساطة، ولكنه سيكون مزيجا من النجاح والفشل لكل الأطراف، وبالتالى سيدور الصراع بين النتائج غير الحاسمة لكل الأطراف، ولعل المشهد العراقى بعد انتخابات عام ٢٠٠٥م يمثل تجسيدا لتلك اللحظة غير الحاسمة، والتى لم يتحدد فيها المنتصر والمهزوم بعد. وبالتالى سوف تصبح جولات المواجهة المتتالية صراعا حول القيم المنتصرة فى كل جولة من جولات تطبيق آليات الديمقراطية. والحقيقة أن النصر الذى تريده الإمبراطورية الأمريكية لن يتحقق؛ لأنه لا يمكن علميّا وعمليّا زراعة حضارة مكان أخرى، ولا يمكن تحويل أمة من منظومة قيم لأخرى. ولكن انتصار القوة الأمريكية

سيؤدى إلى الفوضى، وهى مساحة تحقق للإدارة الأمريكية فرصا للتحكم فى الأوضاع الداخلية. ولكن جمهور الأمة هو الذى سيدفع فاتورة الفوضى فى نهاية الأمر.

لهذا يصبح علينا دخول معركة الديمقراطية بقيمنا الأصيلة، لنواجه قيمة العقل الإنسانى المطلق بالمرجعية الإيمانية الدينية، ونواجه الديمقراطية التى لا تعترف بالحق الإلهى بممارسة سياسية حرة تحترم القيم الدينية للأمة، وتقوم على تحقيق ما تجمع عليه الأمة من مرجعية مطلقة للقواعد والمقاصد الدينية. وبنفس هذا المعنى سيكون علينا إدراك الفروق بين قيمنا وقيم الغرب، ونحذر من الخلط المقصود وغير المقصود بين قيمنا وقيم الحضارة الغربية. والحقيقة أن الوعى الفطرى للأمة يعرف الفروق الحضارية بيننا وبين الآخرين، وعلينا ترجمة هذا الوعى النشط لخطاب حضارى وسياسى. فنركز على حقوق الأمة والجماعات، أى حقوق الناس فى مواجهة حقوق الإنسان القائمة على النزعة الفردية، وبالتالى نركز على الطبيعة الجماعية لحضارتنا فى مواجهة الطبيعة الفردية للحضارة الغربية. ونواجه حقوق الأقليات بقيمة العضوية المتكاملة القائمة على التنوع داخل الوحدة التى قامت عليها تجاربنا التاريخية المشتركة. ونؤكد كذلك على إيماننا بالتعددية الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية، والتى حافظت من خلالها أمتنا على التنوع بين الجماعات المشكِّلة لها فى مواجهة عملية التنميط من خلال مفهوم المساواة

السائدة فى الحضارة الغربية، والتى تحقق المساواة بين الجميع من خلال التوحيد الشديد لنمط الحياة فى سياق الدولة القومية الغربية القابضة. وبالمثل نواجه الحرية الفردية الشخصية بالتحرر الجماعى، ونواجه تقديس الدولة بتقديس الدين، ونقدم رؤيتنا عن حقوق الأسرة أمام مفاهيم حقوق المرأة والطفل.

هى فى النهاية معركة حول القيم والمرجعية، ويصبح للتربية دور، بل أدوار، ويصبح للوعظ الدينى دور وأدوار، ويصبح للإعلام دور مهم، ولدعوة الناس ونشر الفكر بينهم دور مركزى، كذلك يصبح لنمط الحياة السائد بين الناس دور مركزى فى هذه المعركة. فمجرد حفاظ الأمة على قيمها قولا وفعلا يحقق لها حائط صد حقيقى ضد التدخل الخارجى يجعل كل نصر تحققه القوى الخارجية نصرا مؤقتا زائفا. ولكن التمسك الحقيقى بقيمنا ـ وهو اختيار الأمة الحياتى المعاش والملاحظ ـ سيكتسب قوة دفع حقيقية من خلال ممارسة آليات العمل السياسى التنافسى الحر، القائم على التعددية والشورى الملزمة، أى القائم على الاستفادة الإيجابية والنقدية من التجربة السياسية الغربية.

المال والديمقراطية

رأينا فيما سبق أهمية الأخذ عن التجربة السياسية الغربية فى مجال آليات الديمقراطية. ومن خلال الجدل الدائر فى بعض البلاد العربية وبين

النخب الحاكمة والنخب المتحالفة معها نصل لبعض الحقائق المهمة عن آليات الديمقراطية. فالقول بالاحتكام لصندوق الانتخابات قول متفق عليه. ولكن عندما نقترب أكثر من تنفيذ أية تجربة ديمقراطية سنواجه ببعض السلبيات فى آليات الديمقراطية نراها لا تتفق مع تصورنا عن العمل السياسى. ومن ذلك مثلا دور المال فى العملية الديمقراطية. وسنرى الأنظمة الحاكمة تتحجج كثيرا بمسألة ما يمكن أن يقوم به المال من دور فى الانتخابات التشريعية أو الرئاسية. ويكثر الحديث عن المال القادم من الخارج، وكذلك الأموال المحلية التى يمكن توظيفها فى العملية الانتخابية. والواقع أن مثل تلك التخوفات تعبر عن مشكلة النظم الحاكمة مع الممارسة الديمقراطية التى يمكن أن تنهى عهدها فى الحكم أساسا. وفى نفس الوقت سنجد أن المال وسيلة معتمدة ومرشحة للتزايد من قبل التدخل الخارجى المنظم، من قبل الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

وفى المقابل سنجد الوعى الفطرى المباشر لجمهور الأمة، والذى يرفض التدخل الخارجى أساسا، ويرفض بالتالى دور المال الخارجى فى أية عملية سياسية، سنجده يرفض أيضا دور المال المحلى، وأى دور يجعل المال وسيلة لتحقيق المنصب السياسى. بل يبدو الوعى الشائع لدى الناس، وكأنه يرى تدخل المال بوصفه ضد الحرية والممارسة السياسية الحرة. وهنا نصل لنقطة مهمة، سيدور حولها قدر من التجاذب

والصراع. ففى الديمقراطية الغربية تتداول المؤسسات السياسية الحزبية السلطة من خلال ما تحصل عليه من أصوات. وهذه المؤسسات الحزبية تمثل تحالفات سياسية بين رجال السياسة ورجال المال ورجال الإعلام، ورموز العمل العام. ومن خلال تلك التحالفات التى تجتمع على برنامج سياسى يتشكل الحزب الذى يمارس دوره وقوته فى الشارع السياسى من خلال العناصر التى تؤسس قوته المؤسسية ومنها بالطبع الأساس المالى.

لهذا نرى دور المال بوصفه أحد الفروق المهمة التى تميز ما يمكن أن نمارسه من آليات الديمقراطية، وما يحدث فى التجربة الغربية. مما يعنى أننا نحتاج لتجربة فى الممارسة السياسية الحرة لا تعتمد على قدر المال المساند للمرشح، وهو أمر نراه الآن، ولأننا ندرك التجربة الغربية، شديد الصعوبة. ولكن هذا ما يدعونا لتأكيد أهمية ممارسة العملية الانتخابية من خلال الالتحام المباشر مع الجماهير، وأهمية تحويل الجماهير المؤيدة لشبكة دعاية انتخابية تقوم فى الأساس على شبكة العلاقات الاجتماعية. ونلاحظ هنا أن الأمة العربية والإسلامية تتميز بسيادة شبكة العلاقات الاجتماعية بوصفها من أهم أدوات ممارسة الحياة اليومية بكل جوانبها، حتى إن شبكة العلاقات تعد أداة مهمة من أدوات الإعلام ونشر الأخبار وصناعة الرأى العام. وتلك الوضعية الفاعلة لشبكة العلاقات الاجتماعية ليس لها نظير فى الغرب، لذلك تعتمد الممارسة السياسية فى الغرب على الإعلام العام المكثف، والذى يقف المال الغزير وراءه.

ونتوقع هنا فى مسألة دور المال فى العملية الانتخابية اتفاق موقف الحكومات والجماهير، ومن ذلك نؤكد على أهمية استغلال المواقف التى تتوافق فيها اتجاهات الناس مع الحكومات لنؤكد فى النهاية دور جماهير الأمة فى الدفاع عن استقلال الأمة والدولة، ودورها فى صد التدخل الخارجى، ولنضع بعض البذور المهمة الدافعة للحكومات للانحياز للأمة. ففى هذه المسألة بالتحديد سنجد المال والإعلام المكلف، هما من أهم أدوات التدخل الخارجى، وكلما فشلت هذه الأدوات وكلما أصبحت أدوات مرفوضة قصرت يد الخارج عن التدخل الفاعل الذى يريد تحقيقه.

الطبيعة النخبوية للديمقراطية

من الأمور المهمة ـ والتى تلى مسألة دور المال فى الديمقراطية ـ دور النخب فى الأحزاب وبالتالى فى العملية السياسية برمتها. حيث نرى فى التجربة الغربية قيام الأحزاب على نخب السياسة والمال والإعلام، ومن خلال المؤسسة الحزبية تقوم النخبة بالترويج لبرنامجها السياسى، وتحاول جذب الجماهير لها. وهنا نرى مسافة واضحة بين النخبة والجمهور، والذى يكون جمهورًا ممثلاً فى أفراد غرباء، يؤيدون حزبًا سياسيًا لاتفاق مصالحهم مع البرنامج المقدم للحزب. تلك الصورة فى تصورنا تفقد الديمقراطية وآلياتها الكثير من معناها، وإن كانت هذه الصورة صالحة فى

النموذج الغربى، إلا أنها تبدو من وجهة نظرنا نوعا من احتكار السلطة من قبل نخبة متسيدة لا يمارس الجمهور رأيا أو دورا فى تكوينها وتشكيلها، قدر ما يمارس رأيا فى الاختيار بين بدائلها المتاحة أمامه.

ولعل البعض يرى ذلك من طبيعة العمل السياسى، ولكن نبادر بالقول بأننا نبغى منهجا آخر فى العمل السياسى يقوم على الارتكاز على القيادات الطبيعية المحلية أكثر من الاعتماد على النخب المحترفة. ونقصد من ذلك قيام التيارات والجماعات السياسية من خلال القيادات المحلية الشعبية التى يكون لها جماهيرية فى حيز ما، وتصبح القوى السياسية فى الأساس تكتلات جماهيرية تقودها قيادات اختيرت بالاختيار الطبيعى المباشر، قبل ما تصل لمرحلة الترشيح للمناصب التشريعية والسياسية، وتختار بالانتخاب الحر المباشر.

نقصد من ذلك الكشف عن أحد أوجه القصور فى التجربة الحزبية فى بلادنا، ففكرة تكوين نخب سياسية تلتف الجماهير من حولها تتعارض مع مفهوم الأمة عن القيادة الاجتماعية والسياسية. فالنخب لا تلتحم عضويا بالناس قدر ما تحاول قيادتهم. والأهم أن الاعتماد على فكرة النخب السياسية المحترفة والمتحالفة مع النخب الأخرى المالكة للمال والسلطة ووسائل الإعلام، تقودنا مرة أخرى ليس فقط لدور المال، بل تقودنا لدور المصالح التى تربط بين النخب، حيث يصبح دور الحزب تحقيق مصالح النخب المتحالفة داخله، مع تحقيق مصالح الناخبين. والرؤية الشائعة لدى

الناس فى بلادنا أن تلك النخب المتحالفة تمثل مصالحها، وبالتالى لا تعد مؤهلة للوثوب للسلطة، بل تصبح محل شك جماهيرى دائم؛ لأنها تعتبر متربحة من عملها السياسى. وهنا نرى مرة أخرى أن الوضع المقبول فى البلاد الغربية قد لا يكون مقبولا لدينا، ومع أننا نتكلم عن أساليب الديمقراطية وآلياتها، إلا أننا نجد أن بعض هذه الأساليب لا يتوافق مع قيمنا. لهذا نؤكد مرة أخرى أهمية إعادة بناء آليات الديمقراطية بالوسيلة المناسبة لنا.

كذلك سنلاحظ أن التدخل الخارجى يقوم على تصنيع نخب تقوم بالدور المنوط بها، وقد تكون هذه النخب خادعة، أو تكون حالة مزيفة، نقصد أن تعمل الإدارة الأمريكية على صناعة قيادات مزيفة لتحولها إلى نخب تابعة لها. لهذا يكون كل عمل يدفع بقيادات الأمة داخل المعركة السياسية ضرورة لتحقيق المواجهة بين النخب المحترفة ـ التى غالبا ما ستبحث عن تأييد الحكومات أو التدخل الخارجى لفقدانها للجماهير ـ وبين طليعة الأمة وقيادتها الطبيعية. ونعنى بهذا خطورة ممارسة تجربة الانتخاب ـ إذا انحصرت البدائل المتاحة بين نخب الاستبداد ونخب الهيمنة الخارجية.

ديمقراطية فرض الوصاية

مع تزايد شعارات وبرامج الديمقراطية تزايدت لعبة الشروط، وتكثر

الاجتهادات حول الضمانات اللازمة لممارسة الديمقراطية. ويتضح من مسألة الشروط اللازمة للممارسة الديمقراطية أنها فى النهاية محاولة لتحديد النتائج النهائية للديمقراطية قبل ممارستها بالفعل. فالشروط أو الضمانات هى وسيلة لتحديد القوى أو النخب التى يمكن أن تصل للسلطة أو تستمر فيها من خلال ممارسة شكلية للعملية الديمقراطية. فمن جانب النظم السياسية الحاكمة سنجد أن الشروط تساعد على استمرار هذه النظم فى الحكم، رغم أى تطوير فى الشكل الديمقراطى، كما أنها تحاول منع أى تيار إسلامى من الوصول إلى الأغلبية البرلمانية.

أما من جانب الإدارة الأمريكية فسنجدها تعتمد سياسة للتدخل فى مسار العمليات الديمقراطية التى تفرضها بأسلوب ضمنى وغير علنى بقدر ما تستطيع. فالنظم الحاكمة تميل للتدخل المباشر فى سير العملية الديمقراطية، فى حين أن الإدارة الأمريكية تريد المحافظة قدر المستطاع على الشكل الديمقراطى الخارجى، وتحاول جعله شكلا مقبولا وجذابا. ولكن الإدارة الأمريكية تخشى فى نهاية الأمر أن تكون الديمقراطية طريقا لوصول قوى وتيارات محلية، وتريد أن تصل فى النهاية لتصنيع حكومات تمثلها، أكثر من كونها تمثل شعوبها من خلال المشهد الديمقراطى. وبالطبع تتفق الإدارة الأمريكية مع النظم الحاكمة فى البلدان العربية والإسلامية على أهمية منع أى تيار إسلامى من الوصول إلى الحكم. ولكن الإدارة الأمريكية ـ مثلها مثل الاتحاد الأوروبى ـ

تناقش إمكانية التعايش مع تيار إسلامى على نمط حزب العدالة والتنمية فى تركيا، وهى قضية أخرى تحتاج للنقاش والفهم.

نخلص من هذا أننا بصدد معركة حول الديمقراطية تلعب فيها الشروط والضمانات والتدخلات بكل أشكالها دورا محوريا. حيث يحاول كل طرف ممارسة الديمقراطية لحسابه الخاص دون أن تمارس حرية العمل السياسى لحساب جماهير الأمة. ومن الواضح أن التدخل الخارجى يريد أن يقيم الديمقراطية لحماية مصالحه، وليس لتحقيق مصالح جمهور الأمة، والنظم الحاكمة مضطرة لتطبيق شكل من الديمقراطية نظرا للضغوط الخارجية التى تواجهها، وكذلك لتزايد الضغوط الداخلية التى تتعرض لها. ولأن النظم الحاكمة تتجه لممارسة شكل من الديمقراطية استجابة للضغوط، فهى لا تريد أن تكون تلك الممارسة بابا لنهاية حكم النخبة الحاكمة، وهو أمر له آثاره السلبية العديدة على النخب الحاكمة عندما تجبر على الخروج من الحكم بعد سنوات طويلة من الاستبداد، ولنا أن نتخيل ما يمكن حدوثه.

من تلك النقطة نتصور أن معركة الأمة تتمثل فى كسر دور أى نوع من القيود أو الشروط أو الضمانات، وتلك معركة حقيقية تحتاج لجهد منظم من التيارات السياسية المعبرة عن الأمة، والتى لا تقف فى مربع التحالف مع النظم الحاكمة، ولا تقف بالطبع فى مربع التبعية للتدخلات الخارجية بل تقف فى مربع الانحياز الكامل لهذه الأمة وحضارتها وقيمها. ففى

التحليل الأخير، تهدف أى شروط أو تدخلات لمنع التيارات المعبرة عن قيم الأمة من تحويل الديمقراطية كوسيلة لتحقيق قيم الأمة ونهوضها الحضارى. وبقدر ما نستطيع كسر كل أشكال السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مسار العملية السياسية بقدر ما نستطيع إعادة إنتاج آليات الديمقراطية لتصبح فى صالح الأمة، وتصبح منهجا للعمل السياسى يكرس قيم الأمة.

الحرية عنوان الصراع

نخلص من هذا لتحديد ما نرى أنه جدول أعمال الأمة، ولنرتب الأولويات التى تحقق التغيير والإصلاح المنشود. ففى وسط هذا الخضم الواسع من التحولات والتدخلات، ووسط هذا السيل الكاسح من برامج الهيمنة الخارجية نرى أن طريق الأمة يبدأ من مواجهة تحديات التراجع الحضارى الداخلى، ومواجهة تحديات العدوان الخارجى. وحتى تستطيع الأمة مواجهة كل هذه التحديات عليها أن تبدأ بالإصلاح الداخلى، والذى يشمل بالضرورة تطوير النظام السياسى الذى يخدم مصالح الأمة. ولكن جماهير الأمة تحتاج أولا للحرية، أقصد تحتاج للتحرر، التحرر من الاستبداد الداخلى، والتحرر من الهيمنة والاستعمار الخارجى.

ولا نستطيع القول بأن الأمة تحتاج أولا للممارسة الديمقراطية الحقيقية، ولا نستطيع القول بأن الحاجة الأساسية لنا هى الانتخابات

الحرة النزيهة، بل نقول: إننا نحتاج للحرية أولا، والحرية لن توهب لنا من الإدارة الأمريكية التى تريد تصنيع حكومات تمثلها، فحريتنا ضد مصالحهم، لأن مصالحهم باتت تتمثل فى حكم العالم والهيمنة عليه، فمصالحهم تجسدت اليوم أكثر من أى وقت مضى فى تحقيق حلم الإمبراطورية الأمريكية التى تحكم العالم. والحرية لن توهب لنا من خلال أنظمة الحكم التى اعتمدت لسنوات طويلة على الدعم الخارجى، والتحالف مع القوى العظمى، والتى لم تصل للحكم من خلال شرعية منحت لها من جماهير الأمة.

وعلينا أن نؤكد مرة أخرى أن الحرية تأتى أولا وقبل ممارسة آليات الديمقراطية. لأننا نحتاج أولا لحرية ممارسة العمل السياسى التى تسمح بظهور التيارات السياسية المعبرة عن الأمة، والتى يمكنها فى نهاية الأمر الاحتكام لآليات الديمقراطية لتحقيق نموذج جديد للعمل السياسى يُمكِّننا فى نهاية الأمر من الوصول إلى نظام سياسى جديد يعبر عن الأمة وقيمها. والمشكلة الراهنة تتمثل فى أن أطراف التدخل الخارجى تريد تطبيق الديمقراطية قبل الحرية، وتريدها ديمقراطية مشروطة، حتى لا تمارس الحرية من خلالها، وتكون تلك التجربة منفذا حقيقيا لتحرير الأمة. وتتفاقم المشكلة عندما نرى التعديلات الديمقراطية التى تتبناها بعض النظم الحاكمة؛ لأنها تبدأ أيضا بالإصلاح الديمقراطى ـ الشكلى فى الغالب ـ قبل أن تبدأ بالحرية.

فالبداية الحقيقية للتغيير ستأتى مع تحرر مجال العمل السياسى من كل التدخلات الخارجية والداخلية، تدخلات الهيمنة والاستبداد، أى أن البداية الحقيقية يجب أن تتمثل فى حق إنشاء الجمعيات والجماعات والأحزاب السياسية، وكذلك حق إنشاء الجمعيات والجماعات والمنظمات الاجتماعية والثقافية، أى حق العمل العام لكل الأطراف. ومن بداية الحرية سيبدأ طريق ليس سهلا، بل نقول إنه معركة أخرى من أجل النهوض والتقدم.

وحالة الجمود السياسى التى مرت بها الأمة زمنا طويلا أثرت كثيرا على حيويتها السياسية، ولم نعرف زمنا فى التاريخ الحديث والمعاصر تميز بهذا القدر من الجدب السياسى. فطول العهد بالاستبداد أثر تأثيرا مباشرا على إمكانية ظهور تيارات سياسية تعبر عن الأمة. وفى هذه الفترة الطويلة من الجمود السياسى كانت الحركات الإسلامية هى المحرك الحقيقى للحياة السياسية، خاصة بعد تراجع العديد من التيارات الأخرى، التى ظلت مؤثرة حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضى. لهذا أصبحت الحركات الإسلامية تخوض معركة مستمرة ضد الحصار السياسى المفروض عليها، والذى بات يتزايد بصورة فجة مدعوما بالتوجهات السياسية للإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

إذن هى الحرية، ومنها تعيد الأمة حيويتها السياسية، ومن خلال ظهور تيارات سياسية تعبر عن الأمة، تظهر بالتالى الرؤى السياسية

القادرة على تجديد الخطاب السياسى، ووضع تصور لعملية التغيير والإصلاح الشامل. لهذا نحتاج لتوظيف الوضع الراهن، وتحويل كل تلك التدخلات والمبادرات لتصب فى صالح الأمة. ولن يتحقق ذلك إلا بتحويل أى صورة من صور الديمقراطية إلى مناسبة حقيقية لممارسة الحرية السياسية، وأن تتحول لحظات التحول المفروض والموجه إلى لحظات للدفع نحو تغيير أوضاع الحريات فى المجال السياسى وغيره من المجالات.

إن صورة التحولات الجارية بكل أبعادها خاصة التدخلات الخارجية تجعلنا نحتاج لقيادات من الأمة تقود لحظة التحول وتخترقها وتتحكم فى نتائجها، مرتبة الأوليات المحققة لصالح الأمة. فعملية التحول الموجَّه ستأتى بقوة من التدخل الخارجى، وستأتى من النظم الحاكمة بصورة مقيدة، وكل هذه العمليات ستخلق لحظة تحول علينا أن نستثمرها لصالح أمتنا، حتى لا نغرق مرة أخرى فى ظلام الهيمنة والاستعمار، أو نغرق مرة أخرى فى ظلام الاستبداد.

لحظة التحيز الحضارى

فى هذه اللحظة التاريخية تحتاج الأمة لأكبر قدر من الإجماع الذى يمكنها من خوض حروب الديمقراطية. ولهذا نرى أن القوى السياسية ـ التى تريد العمل لحساب الأمة ـ عليها أن تتوافق على آليات الديمقراطية

كمنهج للعمل السياسى، دون قيم الديمقراطية. فإذا أراد البعض وضع قيم الديمقراطية كشرط لأى تحالف وطنى فهو بهذا صادر حق التيارات السياسية المعبرة عن قيم الأمة، وصادر حق الأمة فى التعبير عن حضارتها، كما أنه لعب فى ملعب التدخلات الخارجية، وأصبح يحقق ضمنا جدول أعمال التدخل الخارجى.

فإذا أردنا تأسيس منهج للعمل السياسى الداخلى يؤسس حقا للحرية، ويجعل التحرر بداية حقيقية للنهضة، سيكون علينا أن نضع أسسا للممارسة السياسية لا تحتكم لأى شرط أو ضمان أو معيار إلا اتفاق الأمة أو إجماعها. فيكون الاحتكام الوحيد هو للتفاعل المباشر مع جمهور الأمة، والذى ينتج منه تأييد الناس لهذا التيار أو ذاك. فليعرض كل تيار رؤيته من خلال عمل سياسى حر، أى من خلال حرية ننتزعها جميعا لصالح الأمة. وعلى كل النخب التى تنادى بمحاكاة التجربة السياسية الغربية أن تختار موضعا لها، فإما أن تحتمى بالتدخل الخارجى أو بأنظمة الحكم، وتحتمى بالشروط والضمانات فتراهن على سيطرة التدخل الخارجى على نتائج التحولات الراهنة، أو تراهن على سيطرة النظم الحاكمة على تلك التحولات؛ أو تختار الانحياز لخيارات الأمة، وترفض لعبة الشروط والتدخلات الخارجية، وتفصل نفسها عن مخططات الهيمنة والاستبداد. وعندئذ يصبح التراضى على آليات الديمقراطية ممكنا بين الجميع دون أن يظن أحد أن من حقه أن يفرض قيم الديمقراطية الغربية، ويصادر حرية الأمة التى تجاهد لانتزاعها.

ففى اللحظة الراهنة، سيكون على كل الاتجاهات تحديد الموقع والموضع الذى تختاره فى معارك الديمقراطية وحروبها، وتلك الاختيارات ستكون مصيرية؛ لأن نتائج المعارك ستكون مصيرية فى تاريخ الأمة. ولا يظن أحد أن هناك مساحة ممكنة للمرونة والمواقف الرمادية، والتحول من معسكر لآخر؛ ففى المعارك المصيرية يكون ثمن الاختيار حاسمًا.

* * *

obeikandl.com